

# تطبيق نظام التمثيل النسبي في إنهاء

## نقاش في المشروعات

### المشاركون

الاستاذ عبده سعد	الاستاذ جورج حاوي
الدكتور نواف سلام	الدكتور كميل حبيب
الدكتور عصام سليمان	الدكتور سليم حداد
الدكتور محمد طي	الدكتور يحيى حمود
النائب الدكتور مروان فارس	الاستاذ وجيه زغيب
الدكتور كمال فغالي	الدكتور بول سالم
الاستاذ علي فياض	الدكتور أحمد سرحال



# **تطبيق نظام التمثيل النسبي في لبنان**

**نقاش في المشروعات**

## حقوق الطبع محفوظة

الكتاب : تطبيق نظام التمثيل النسبي في لبنان  
الناشر : المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق  
الطبعة : الأولى  
القياس : ٢١×١٤ سم  
التاريخ : تشرين الأول ١٩٩٩م / رجب ١٤٢٠هـ

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

بيروت - حارة حريك - خلف الضمان الاجتماعي ، شارع دكاش

بناية الصفاء - الطابق الأول - ص.ب : ٢٤ / ٤٧ - فاكس : ٠١ / ٢٧٤٩٣٠

هاتف : ٠٣ / ٨٣٣٤٣٨ - ٠١ / ٢٧٤٤٦٩ - ٠١ / ٢٧٤٨٨٧ - ٠١ / ٢٧٤٩٣٦

P.O.Box: 24/47 - E.mail:DIRASAT@inco.com.Lb

## محتويات الكتاب

مقدمة ..... ٩

### الباب الأول

تطبيق نظام التمثيل النسبي في لبنان

أوراق العمل والتعقيبات

كلمة رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

الأستاذ علي فياض ..... ١٩

\* الفصل الأول :

صيغة متكاملة لتطبيق النظام الانتخابي النسبي ..... ٢٥

مشروع المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق- تقديم الأستاذ عبدوسعد

المشروع الأكثر ملاءمة للانتقال من قانون طائفي إلى قانون لا طائفي : . ٣٥

- تعقيب الدكتور كمال فغالي

\* الفصل الثاني :

التمثيل النسبي لماذا وكيف ..... ٤٣

- مشروع الدكتور نواف سلام

هل تقتصر المسألة الانتخابية على هاتين القضيتين : الدوائر الانتخابية

وطريقة الانتخاب ..... ٦٥

- تعقيب الدكتور سليم حداد

### \* الفصل الثالث :

٧١ ..... مدخل سياسي للاصلاح  
مشروع الحزب السوري القومي الاجتماعي  
- تقديم النائب الدكتور مروان فارس

٨٧ ..... جدلية النص والمفهوم  
- تعقيب الدكتور يحيى حمود

### \* الفصل الرابع :

٩٩ ..... خطوة نحو الغاء الطائفية السياسية  
- مشروع الأستاذ جورج حاوي

١٠٩ ..... اشكاليات الطائفي واللاطائفي  
- تعقيب المحامي وجيه زغيب

### \* الفصل الخامس :

١١٧ ..... نظام انتخابي مرتكب لمجتمع مرتكب  
- مشروع الدكتور عصام سليمان

١٢٧ ..... التمثيل النسبي وتشرذم المجلس النيابي  
- تعقيب الدكتور أحمد سرحال

### \* الفصل السادس :

١٣٥ ..... نظام مرتكب ومرن  
- مشروع الدكتور بول سالم

١٤٩ ..... محاولة لتفعيل النقاش السياسي  
- تعقيب الدكتور كميل حبيب

## الباب الثاني

### قراءات في مشاريع التمثيل النسبي المقترحة

- أولاً: نقاش في مشروع الحزب السوري القومي الاجتماعي ... ١٥٩  
ثانياً: نقاش في مشاريع د. نواف سلام، د. عصام سليمان  
ود. بول سالم ..... ١٦٢  
ثالثاً: نقاش في مشروع فرحات-العيد ..... ١٦٤  
رابعاً: نقاش في مشروع الأستاذ علي دندش ..... ١٦٦  
خامساً: نقاش في مشروع الدكتور حسن كريم ..... ١٦٩  
سادساً: نقاش في مشروع الدكتور محمد طي ..... ١٧١  
خلاصة ..... ١٧٣

### ملاحق

- ملحق رقم (١) نص مشروع القانون المقترح من قبل الحزب السوري  
القومي الاجتماعي ..... ١٧٩  
ملحق رقم (٢) مشروع فرحات-العيد ..... ٢٠١  
ملحق رقم (٣) مشروع الدكتور محمد طي ..... ٢٠٩  
ملحق رقم (٤) مشروع الدكتور حسن كريم ..... ٢١٩  
ملحق رقم (٥) مشروع الأستاذ علي دندش ..... ٢٣٣

## مقدمة

لقد بات واضحاً ومسلماً به، أن تطبيق النظام الأكثرية في در  
كبيرة يذهب بعدالة التمثيل وينتقص من مشروعيته، كما أن نوع اله  
السياسي وتقاليدته، تضاعف من تأثيراته السلبية، وهو في لبنان محاً  
إلى عوامل قوية، تحرسها طبقة سياسية مهيمنة تتكئ على ن  
اجتماعي - اقتصادي راسخ في بناء سيطرتها، ونحسب انها تنظر  
النظام الانتخابي الراهن من زاوية المكاسب التي يوفرها، والقدر  
الحاسمة أحياناً، على المناورة التي يمنحها إياها، ونحن نجد  
عمليات الاقتراع في لبنان تحولت إلى تكريس خضور الأقلية في و  
أكثرية مغيبة ومستبعدة (حيث لم تتجاوز في الغالب نسبة أصو  
الفائزين ٣٠٪ من مجموع الناخبين).

من هنا بات لزاماً تطوير النقاش والمضي به قدماً نحو خيار  
جديدة، يرجى في ظلها كسر الحلقة المفرغة التي غدا النظام السيا  
في لبنان أسيراً لها، النظام الذي يعاني دفعة واحدة من قصور المرتكز  
الثلاثة التي تتوقف عليها سلامة أي ممارسة سياسية - تمثيلية: قا  
انتخاب عادل، قانون أحزاب متطور، وعدم التمييز في حقوق المشا  
والاقتراع. وحيث إن الأخير مرهون توافره بتعديلات دستورية جوه  
من بينها الغاء الطائفية السياسية، والثاني نتيجة وليس سبباً لمستوى

تطور المجتمع السياسي وتقدم مؤسساته، فإن قانون الانتخاب هو المتغير الوحيد الخاضع للسيطرة، والذي ينبغي أن ينصبّ عليه الاهتمام، بنحو يساعد على إطلاق عجلة التغيير، وإن كنا - في هذه النقطة بالذات - لا نقيم على أوهام كثيرة، ولا نميل إلى المبالغات التي تضع شطراً كبيراً من أزمات النظام السياسي في عهدة قانون الانتخاب لتعلق على تعديله أهم قضايا الإصلاح السياسي وأكثرها تعقيداً.

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نسجل على معاني التمثيل ووظائفه في لبنان عدداً من الملاحظات المرتبطة بالخصائص التي تساهم في إعاقة نمو الحياة السياسية وتعديل وظائفها وتأخير تحديثها، فالانتخابات منذ المتصرفية هي إحدى وسائل تمثيل الجماعات ومن بعدها الأفراد، ولا تزال حتى اليوم تحتفظ بشكلها التوافقي والتشاركي، رغم ما يطبعها أحياناً من تنافس محموم، لكنها مع ذلك فشلت مراراً في تحويل قبة البرلمان إلى سقف يستظل به المتحاورون والمتخاصمون والمتنازعون.

وتحتفظ البنية الاجتماعية التي تقع الممارسة الانتخابية في إطارها، بسمات تقليدية بارزة، فيما يفتقر المجتمع إلى مؤسسات خليقة بتطوير سيرورته السياسية، وإن وجدت فسرعان ما تطبق التشكيلات الاجتماعية السائدة عليها لتعمل على احتوائها وتحبيدها.

وغالباً ما يخفق السلوك الاجتماعي - السياسي في التحرر من العوامل التي أنتجت في السابق الأنماط المسيطرة من اقطاعية وعشائرية وعائلية ونزعات محلية وشخصية، وفي الافلات من قبضتها والمضي



باتجاه تغليب السياسي على اللاسياسي، عبر توسيع الفضاءات المحلية وتحطيم الأغلال التي تحبط تناميها وتنوعها، وتضعها في هوامش ضيقة لطالما حالت دون تجميع المكاسب ومراكمتها في الطريق إلى إحداث تحولات رئيسية على مستوى الوطن.

وما فتئت المصالح السياسية والانتخابية للعديد من الجماعات والقوى، تدور في فلك هذه الميول التقليدية للمجتمع وتعمل على تقويتها وتأجيج نار عصبيتها، فتظهره في مرحلة أقل نضجاً وتقدماً، من المستوى اللازم للاستفادة الكاملة من حقوقه السياسية، قياساً على أن الممارسة السياسية فيه أسيرة ثنائيات غير حميدة من قبيل: النصير - الزعيم، الابن - العائلة، الفرد - الطائفة. . . وإن كنا لا نغفل نجاح جماعات سياسية بالتقدم نحو تكوين ناخب حقيقي، واعٍ متطلب، ينضم إلى برامج واضحة، وتحوز الاهتمامات الوطنية والقومية الشاملة قدرأعاليًا من انتباهه.

إن ما ينبغي التركيز عليه بادية ذي بدء، في الطريق إلى تصحيح التمثيل وإزالة ما يعتره من التباسات هو العمل على تحويل سائر الجماعات الناشطة الى جماعات سياسية مكتملة، فهو يضطلع حالياً بدور إعادة انتاج العوامل المسؤولة عن انسداد أفق التحديث السياسي، ولا تفهم وظائفه إلا بكونها من طرق تجديد الولاء وإعادة ضخ مجمل التبعيات التي يضج بها المجتمع، ويرزح تحت وطأتها.

وهكذا تتعطل الفرصة التي قد توفرها الانتخابات لتكوين مؤسسات السلطة وتجديدها، لتغدو مناسبة متكررة لنقل مراكز القوى

الموجودة.. المال، النفوذ، العصبية المختلفة، من المجتمع الى السلطة وبالتالي تشريع وجودها.

وحيث إننا لا نرى تصحيح العملية السياسية، بمعزل عن دور شعبي فاعل ومؤثر، نلمس خصوبة الدور الذي يمكن لمؤسسات المجتمع القيام به، وارتباطه بسائر الشروط التي تبني حرية التجارب الانتخابية ونجاحها، ويتطلب بناء مثل هذه المؤسسات توفير المفاهيم الأساسية المرافقة له من: مواطنة - حقوق إنسان - ثقافة مشاركة - الطابع التعاقدية الحر في ظل سيادة القانون.

إن بوسع المجتمع تنقية الفضاءات التي تدور في اطارها العملية السياسية والانتخابية.. زوايا هذا الفضاء: تشكيل بنية سياسي/ قانوني متين وراسخ - التنمية وعدالة التوزيع - الدفاع عن الحقوق الأساسية الاقتصادية والسياسية - واحترام القانون والقيم الأساسية العامة.

وعوداً على بدء لا يخفى أن طرح نظام الانتخاب النسبي ينم عن رغبة ثورية بالاصلاح، وميل تغييري عميق، يحاول أن يتلمس طريقه إلى حيث اطلاق آليات التحول الكامل، ففي ثنايا التعديلات التي يحملها تكمن مجموعة من أدوات التغيير التي لا تبدو على البساطة التي تظهر فيه في اللحظة الأولى. انها تحقق في نهاية المطاف قدراً أعلى من الاجماع الوطني، في لحظة سياسية تبدو الاجماع الوطنية فيها ذات قيمة تاريخية قصوى.

إن من أهم ما في نظام الانتخاب النسبي، هو أنه يساعد على تجاوز الطائفية من دون تحطيم أقاليمها مرة واحدة، ويمهّد لتعددية وطنية حقيقية بدءاً من اقرارها داخل الطوائف نفسها، وهو تمرين مهم، على تحويل القوى الانتخابية إلى قوى سياسية والحركات الشعبية إلى مؤسسات.

وتحمل النسبية في طياتها - على الصعيد اللبناني - بذور مقاومة للقوى التقليدية (القديمة والحديثة) المطمئنة إلى الامتيازات غير المبررة، التي يمنحها لها النظام الانتخابي القائم وعناصره المتبدلة، فتدفع، أو تحاول أن تدفع بالبدائل إلى زوايا النسيان، ظناً منها - وهذا ما يدور بخلدّها دائماً - أن أي تعديل سيقوّض مكتسباتها الراهنة، ويقلل من حجم «الريوع السياسية» التي تقتنصها.

ولا اعتماد النسبية أثر ما في إعادة بعث الحياة الحزبية، وتجديد دور الأحزاب التي ما زالت غير قائمة حتى الآن على توازنات، ديموقراطية - مدنية خاصة بها، ومحكومة للمعادلة الطائفية الاقطاعية الرأسمالية نفسها، القابضة على المجتمع. من هنا فإن الدعوة إلى تنشيط الحياة الحزبية من نقطة اقرار قانون الأحزاب دعوة في غير محلها رغم أهمية مثل هكذا قانون، ولا سيما أن الحياة السياسية هي مصدر تخلف الأحزاب وتراجعها (التي لم تتجاوز حصتها في أحسن الحالات ثلث المقاعد النيابية وما تبقى فللزعامات والأفراد) ومن غير الممكن توقع ممارسة سياسية متكاملة في غياب ثنائيات معارضة - موالة حقيقية، فغالباً ما تضيع الفروقات بينهما، إذ المعارضة في لبنان سخط

واستياء، والمواالاة تبعية ومحاصصة والتقاء مصالح .

ولا تبشر تجارب ما بعد ميثاق الطائف بالكثير، إذ شهدت أفول نجم الأحزاب عدا قلة قليلة كزّست من خلال الانتخابات حضورها، وبرهنت على اكتمال وخصوصية تشكلها السياسي، فيما كانت الأحزاب الأخرى في التجارب الانتخابية على ثلاثة ضروب:

- أحزاب شهدت تراجعاً وأفولاً لأسباب سياسية، وشعبية - انتخابية .

- أحزاب ارتمت في احضان تحالفات عريضة نواتها طائفية، رأسمالية، اقطاعية من أجل العبور إلى البرلمان .

- أحزاب جيّرت رصيدها الشعبي لمصلحة تكتلات غير سياسية، فضاقت المسافة بين الحزب والطائفة أو المحلة، لتذوب جميعاً في مصهر صناعة الزعامة الفردية المبنية على أنقاض التجربة الحزبية .

لا نرى إذاً أن المطلوب أولاً اقرار قانون للأحزاب، بل إحداث تغييرات في الأحزاب نفسها، كي يكون المسرح السياسي - الانتخابي ميدانها ومرتعها، لا منعطفاً يؤول بها إلى التراجع والسقوط .

وعطفاً على ما تقدم لا بد من الاقرار بأن تطبيق النظام النسبي في لبنان يلامس اشكاليات وأسئلة سياسية وتقنية عديدة .

فالمجتمع اللبناني المتنوع ثقافياً وطائفيّاً، ينتظر من الانتخابات أن تفضي إلى صورة من التمثيل السياسي أقل تشظياً وأقرب الى التركيز . والزيادة المتوقعة مع اعتماد النسبية، في عدد الاتجاهات السياسية

الممثلة بكتل برلمانية صغيرة الحجم يجعل من الصعب إقامة قاعدة صلبة لحكومة فعّالة، وهو ما يعبر عنه خطأً بلا فعالية التمثيل، فيما ينبغي هنا التعبير بلا فعالية الحكم، ما دام النظام النسبي الأقرب إلى تمثيل معظم القوى، بيد أن النظام الأكثر شيوعاً خلال عهود اعتماده الطويلة لم يفلح في إقامة تلك القاعدة الصلبة للحكم ولا في مقابلة التعددية المجتمعية بتركز سياسي.

وينظر إلى النسبية أحياناً على أنها تغلب إرادة القيادات الحزبية - وهي غير منتخبة دائماً من قبل القواعد - على إرادة الناخب الفعلية، إلى حد قد تقرر معه تقريباً النتائج عندما تقرر شكل اللائحة وتراتبية المرشحين فيها، الأمر الذي يعالج عادة بإعطاء الناخب حق التفضيل، أو بفتح اللوائح. ويطرح تطبيق النسبية كذلك، تحديات تقنية من مثل مشكلة البواقي التي يخل اعتماد إحدى الطرق المعروفة في معالجتها، بالعدالة المفترضة، بحيث لا تعود نسبة المقاعد مساوية بدقة لنسبة الأصوات. أما أهم تلك التحديات فهي في لبنان، القدرة على إيجاد الآلية الصالحة لتطبيق النسبية في ظل تداخل التقسيمات المنطقية بالتوزيع الطائفي للمقاعد، كي لا يرتبط مصير هذا النظام الانتخابي المعوّل عليه بإلغاء الطائفية السياسية.

وفي هذا الكتاب محاولات غنية، لتلمس الطريق إلى النسبية، ومواجهة أسئلتها وأشكالياتها، حيث جرى الاستفادة من عاملين:

الأول: انكباب المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق على التعاطي المنتظم مع الشأن الانتخابي بأوجهه المختلفة، السياسية،

الاحصائية، والقانونية، وقد توجّج جهوده بإعداد مشروعه النسبي الذي يتضمن آليات مبتكرة لتجاوز مشاكل التوزيع.

الثاني: فعاليات حلقة النقاش الموسعة التي عقدها المركز ولاقت تجاوباً مشكوراً من أبرز الاختصاصيين المهتمين بهذا الحقل. وقد حفلت هذه الحلقة بمناقشات ومراجعات، تناولت معظم المشاريع النسبية المطروحة، وأثمرت توافقاً على أن الصعوبات التقنية المطروحة لن تكون عقبة أمام تطبيق النسبية في لبنان ولو أنها أبقّت الباب مفتوحاً أمام أوجه النقاش الأخرى.

وفي ظل الحرص على أن يستوفي البحث أغراضه، والرغبة في تعميق النقاش وتوسيع حلقاته، أفرد الكتاب باباً خاصاً لمراجعة مشروعات الانتخاب النسبي التي طرحت خارج إطار الندوة، ومعظمها نشرته جريدة السفير في ملف خاص، وذلك من أجل وضع ما هو مقترح في سياق واحد، وعلى خطوط متقاربة.

أخيراً.. لا يزعم هذا الكتاب، مقارنة سائر اشكاليات النظام النسبي على نحو شامل، ونحسب أن كثيراً منها ما زال يدور في الأذهان، ولا ندعي أن ما انتهى إليه من نتائج محل اجماع واتفاق، ورغم الثقة الكبيرة التي يوليها المركز لمشروعه المقترح لا يسعه إلا أن يرى فيه محاولة علمية وتقنية لا يمكن متابعة طريقها إلا من منافذ السياسة، وفي خضمتها..

نائب رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

عبد الحلّيم فضل الله